شؤون اقتصادية

اشراف / أمل حزام

28مليار درهم كلفة أطول مترو في العالم أنشئ في دبي

متابعات / دبي :

مترو دبي دشن خدماته في نطاق الخط الأحمر في دبي بتاريخ قياسي 9 / 9 / 2009 حيث ارتفعت تكلفة مشروع المترو الإجمالية من 15.5 مليار درهم سابقاً إلى 28 مليار درهم، كما أعلن رئيس هيئة الطرق «مطر الطاير».

وعزا الطاير هذا الارتفاع إلى زيادة طول خطوط المترو بنحو 5 كيلومترات بالإضافة إلى زيادة عدد المحطات إلى 47 وبعض التكاليف الناتجة عن التنسيق والتصميم الداخلي.

وبحسب الطاير، فإن تمويل المترو كان ذاتياً من هيئة الطرق، حيث تملك الهيئة موارد مالية متعددة، ولم تكن هناك حاجة للاقتراض، ولو كان ثمة حاجة لأية أموال لازمة، فإن حكومة دبي ستبادر لتمويلها، نظراً لأهمية مشروع المترو للإمارة.

أما عن الإيرادات المتوقعة فتوقع «الطاير» أن تبلغ ايرادات المشروع أكثر من 17 مليار درهم خلال السنوات العشر القادمة، وذلك من بيع التذاكر والإعلانات وحقوق تسمية المحطات التي تم بيعها بأكثر من 1.8 مليارات درهم.

وتنظر إمارة دبي إلى مشروع المترو على أنه أحد أهم مشاريع البنية التحتية وهو سبق اقتصادي يسجل لها في الخليج، وتزايدت أهمية هذا المشروع منذ عام 2006 حينما أصبحت مدينة دبي تشهد زحاماً يومياً هائلاً تسبب بخسائر كبيرة، وأصبح إيجاد آلية نقل منتظمة بأوقات محددة ضرورة لمدينة الأعمال المتنامية، بالإضافة إلى فوائد أخرى تتمثل في الوجه الحضاري والتنموي للمترو، وإيراداته المهمة على المدى الطويل للحكومة، وتخفيف العبء عن البنية التحتية، واستيعاب التزايد السكاني، والحد من تنامي مصادر تلوث البيئة، وكذا تنمية الجذب السياحي إلى الإمارة.

وبحلول شهر مارس القادم سيكون الخط الأحمر ممتداً على مسافة 52 كيلومتراً تقريباً، ويضم 29 محطة، 4 منها تحت الأرض، و25 علوية، كما يتكون القطار الواحد من 5 عربات تشمل عربة ذهبية وعربة فضية وقسماً للنساء والأطفال، كما تمتاز القطارات والمحطات بكونها مكيفة بالكامل وتوجد في المحطات محلات للبيع بالتجزئة.

وامتدت فترة بناء الخط الأحمر 49 شهراً، وشارك في بنائه 154 شركة مقاولات عملت في المشروع و30 ألف عامل يعملون بشكل يومي.

اندماج اليمن في المنظومة الخليجية

إجمالي المبالغ المعتمدة من قبل البنك الإسلامي للتنمية لدعم مسيرة التنمية في اليمن 700مليون دولار إمريكي

برنامج دعم التمويل الأصغر يهدف إلى تمويل الأعمال الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل للمبادرين من الجنسين

صنعاء / عادل الصلوي :

كشف رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي عن دراسة مشتركة يعدها البنك بالتعاون مع الحكومة اليمنية لتنفيذ مشروع نوعي ، في إطار برنامج المعرفة القرائية والمهنية لمكافحة الفقر، مشيرا إلى أن هناك العديد من المشاريع التي اعتمدها البنك لتعزيز جهود اليمن في مكافحة البطالة من قبيل إنشاء المعهد التقني في صنعاء ومشروع التنمية الزراعية في محافظة أبين.

وأكد رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي يعد من أبرز وأكبر المؤسسات العربية والإسلامية الناشطة في المجال الإنمائي في حوار أجرته معه وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن إجمالي المبالغ المعتمدة من قبل البنك الإسلامي للتنمية لدعم مسيرة التنمية في اليمن بلغت حتى تاريخه حوالي 700 مليون دولار شملت المشاريع الحكومية، والمساعدات الفنية والمعونات الخاصة، وعمليات تمويل التجارة الخارجية ومشاريع القطاع الخاص.

وركز البنك مؤخراً على مشاريع الخدمات الاجتماعية بهدف تحسين خدمات التعليم الأساسي والعالي والخدمات الصحية الأولية وتوفير مياه الشرب في المناطق الريفية والحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.والمساهمة في تمويل المشاريع التي توفر فرص عمل للعاطلين من الشباب من الجنسين الناشطين اقتصاديا.

تفاصيل أوفى في نص اللقاء التالي

كيف تقيمون مستوى التعاون القائم بين اليمن ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية وطبيعة التطور الذي طرأ على هذه العلاقات منذ انعقاد مؤتمر لندن للمانحين في العام 2006م ؟

- يتمتع البنك الإسلامي للتنمية بعلاقات وطيدة ومتطورة مع الجمهورية اليمنية منذ أكثر من ثلاثة عقود، أي مع بدء عمليات البنك سنة 1975م وظل البنك يساهم في تمويل المشاريع التنموية المختلفة في اليمن حيث بلغ إجمالي المبالغ المعتمدة حتى تاريخه حوالي 700 مليون دولار أمريكي شملت المشاريع الحكومية، والمساعدات الفنية والمعونات الخاصة، وعمليات تمويل التجارة الخارجية ومشاريع القطاع الخاص. كما ان تمويل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تغطي القطاعات التنموية المختلفة في اليمن حيث شمل الكهرباء والمياه في ميدان المرافق العامة، وامتد إلى الخدمات الاجتماعية في مجالات التعليم الأساسي والعالي ومحو الأمية إلى جانب الصحة الأولية وغير ذلك من المشاريع الخدماتية الأخرى.

وأكد الدكتور احمد ان قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت مطلع العام الجاري أثارت جدلا موضوعيا حول ضرورة تفعيل دور مؤسسات التمويل العربية لدعم مسارات التنمية في الدول العربية التي يعاني معظمها من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بحيث تكرس إمكانيات هذه المؤسسات في دعم الدول العربية الفقيرة

و ثمة بلورة لمثل هذه الدعوات إلى واقع عملي ومما لاشك فيه أن توصيات اجتماعات القمة العربية تحظى بمشاركات واهتمامات البنك كون هذه الدول تندرج تحت عضوية البنك، ونظرا لأهمية الشباب، فقد كانت من بين توصيات قمة الكويت المشار إليها اعتماد الفترة من 2010م وحتى 2020م عقدا عربيا للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف.

فالبرنامج الأول هو برنامج دعم التمويل الأصغر وهو يهدف إلى دعم وتمويل الأعمال الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل للمبادرين من الجنسين، وأما البرنامج الثاني فيهدف إلى التخفيف من الفقر خاصة لدى النساء وسكان الريف وذلك من خلال تزويدهم بالمهارات الملائمة عبر التدريب. ويركز البرنامج الأخير كذلك على محو الأمية وتطوير المهارات بما يضمن رفع الإنتاجية وخلق فرص العمل للعاطلين، وخلاصة الأمر فإن البنك على خطى محاربة البطالة، وإذا أخذنا هذا الجانب على نطاق اليمن، نلحظ أن هناك العديد من المشاريع التي اعتمدها البنك في هذا الإطار مثل المعهد التقني في صنعاء ومشروع التنمية الزراعية في محافظة أبين أضف إلى ذلك أن البنك يدرس حالياً بالتعاون مع الحكومة اليمنية مشروعاً في إطار برنامج المعرفة القرائية والمهنية لمكافحة الفقر.

كيف تقيمون مستوى الشراكة بين اليمن ودول مجلس التعاون ؟

- يرحب البنك الإسلامي للتنمية عادة بتقوية التجمعات الإقليمية ويسعى إلى معاونتها قدر طاقته، وبالنسبة للشراكة اليمنية- الخليجية فيبدو أنها تسير بصورة طيبة وهناك لجنة فنية تقوم بعقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ تعهدات المانحين لتمويل البرنامج الاستثماري العام لليمن، ويتخلل هذه الاجتماعات استعراض ما تحقق من نتائج على نطاق الإصلاحات الكلية بغية الرقي بمستوى الأداء بما يؤهل اليمن للاندماج في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ما تقييمكم لانعكاسات تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية؟

- كما أشرت سابقاً فإن مواجهة تداعيات الأزمة المالية يحتاج إلى تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية فعلى المستوى الوطني لابد من إجراءات هيكلية لإحداث تنوع اقتصادي لتفادي مخاطر الاعتماد على مصادر محدودة للإيرادات كالنفط مثلاً كما أنه لابد من تحسين معدلات النمو الاقتصادي بما يعزز من زيادة الإنتاج وخلق المزيد من فرص العمل. كما أنه لابد من إحداث تكامل إقليمي بين الدول العربية يخدم في المقام الأول مصالحها الاقتصادية. وهنا يأتي دور البنك والمانحين الدوليين في دعم هذه المجهودات الوطنية والإقليمية ويتمثل هذا في تقديم المساعدات المالية لتمويل المشاريع التنموية الوطنية والإقليمية، بناء قدرات المؤسسات الوطنية، تعزيز الشراكات بين الحكومة والمانحين والقطاع الخاص، ودعم المصارف الوطنية في التمويل وتعزيز الصيرفة الإسلامية.

ويأتي دعم البنك الإسلامي للتنمية لليمن من خلال برامج العمل وإستراتيجية البنك التي تعد وتراجع وفق برنامج العمل لثلاث سنوات حسب الأولويات والمستجدات التنموية. أما درء آثار الأزمة المالية في اليمن فيأتي في الإطار العام الذي أشرت إليه أعلاه والذي يحتاج إلى دعم كبير ولابد ان تتضافر فيه جهود المانحين والحكومة اليمنية.

ماهو الاختيار الاقتصادي الفعال اليوم الدعم العيني أم النقدي

أمل حزام مدحجي

يشهد العالم تحولات في مجال الاقتصاد وبشكل مباشر دول العالم الثالث، ولذا تحاول الحكومات أن تخطو خطوات واسعة في سبيل إصلاح العلاقات بينها وبين المواطن بإعادة الثقة التي كانت مفقودة خلال سنوات عديدة، نظراً لانفراد الحكومات في السابق بقراراتها بعيداً عن المواطن وعن الرأي العام.

وتسعى اليوم جميع الحكومات إلى إزالة العراقيل التي تؤثر سلباً على علاقتها بالمواطن .. وتعاني اليمن بجميع محافظاتها تسرب جزء كبير من الدعم العيني وعدم وصوله إلى مستحقيه بسبب عدم وجود آلية عمل تضمن وصوله إلى مستحقيه بالرغم من الإصلاحات المختلفة التي أجرتها الحكومة ودعمها المجتمع اليمني لتحقيق التنمية الشاملة وتوفير الاحتياجات الأساسية للطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل. علماً أنه حتى متوسطو الدخل في بلادنا يعانون من عدم قدرتهم على تغطية احتياجاتهم الأساسية للعيش.

زيادة أسعار القمح عالمياً لها تأثيرها المباشر على أسعار القمح في اليمن في ظل التغيرات المناخية واحتمالات تزايد أسعار الحبوب ومنها القمح والذرة بسبب استخدام الحبوب في إنتاج الايثانول كبديل للبترول في بعض الدول، وهناك العديد من الخبراء الاقتصاديين يطالبون بعدم تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي والسبب يرجع إلى عدم وجود محددات وشروط لازمة للدعم النقدي وأهمها توفير قاعدة بيانات وحصر كامل لعدد أفراد كل أسرة وأماكن تواجدها على مستوى المحافظات وضرورة تجديد البيانات سنويا. وهذا التحويل يتطلب كلفة مالية كبيرة فكيف يمكن تحقيقه بوجود العجز المالي الكبير؟

ويؤكد عدد من الخبراء الاقتصاديين في العالم ضرورة التوجه إلى دعم المزارع وتشجيعه على زراعة القمح وتقليل ما يتم استيراده من الخارج، إلى جانب ضرورة دعم الطاقة المقدمة للمشاريع التي تبيع للسوق كالاسمنت والحديد والأسمدة، وأهمها دعم الخبز الذي يمثل دعماً مباشراً للفقراء حيث يمثل رغيف الخبز الطعام الأساسي لمحدودي الدخل، وإيقاف عملية تهريب الدقيق المدعوم إلى مخابز الحلوى نظراً لوجود فرق كبير بين سعر الدقيق المدعوم وغير المدعوم.

وهنا يمكن معالجة الأمر بطريقة تشديد عقوبة تهريب الدقيق المدعوم لتصل حد معاقبة كل من البائع والمشتري بطرق رسمية وليس معاقبة الفقراء بالغاء الدعم العيني.

إلى جانب ذلك تشكل المواصلات عبئاً كبيراً على المواطنين ذوي الدخل المحدود أيضاً وليس الفقراء فقط فإذا تم رفع الدعم عن المشتقات البترولية سيكون تأثيره مباشراً على كلفة معيشة الفقراء وذوي الدخل المحدود والمتوسط، فعملية رفع اسعار البنزين ستؤدي إلى رفع أسعار النقل لكل أنواع السلع وكذلك رفع أسعار المواصلات وهذه تعتبر بنوداً أساسية في إنفاق محدودي ومتوسطي الدخل ما يؤدي إلى رفع كلفة معيشتهم.

ولذا يجب تشجيع اصحاب السيارات والنقل والمواصلات العامة على التوجه إلى استخدام الغاز والسولار أيهما أقل كلفة بدلاً من البنزين وذلك باعطائهم قروضاً ميسرة لإجراء هذا التحويل رفع تدريجي لسعر البنزين حتى يصل إلى سعر السوق ولهذه الأسباب العديدة يجب رفض عملية استبدال الدعم العيني بالدعم النقدي في ظل إنفلات الأسعار حالياً لأن أي زيادة في الدخول النقدية سوق تقابلها موجة جديدة من الارتفاعات المتتالية في الأسعار فما الفائدة من ذلك إذن؟

وأخيراً وهو الأهم عدم المساس بأسعار الرغيف والسلع الأساسية (السكر والزيت والأرز) وفرض رقابة صارمة على المخابز لمنع تسريبها الدقيق إلى مصانع الحلوى والفنادق والمطاعم.

فالمهمة الأساسية اليوم هي موازنة الدخول بالأسعار للخروج تدريجياً من الأزمة وإحداث نقلة نوعية في مجال الاقتصاد لصالح التنمية الشاملة في البلاد.

على طريق المؤتمر الاستثماري الاقتصادي

برعاية فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، تشهد مدينة عدن خلال الفترة من 11 -2009/11/12م انعقاد المؤتمر الاستثماري الاقتصادي تحت شعار (عدن .. بوابة اليمن للعالم).

لاشك أن هذا المؤتمر يمثل انطلاقة جديدة للاقتصاد الوطني الحر ودعامة رئيسة للنهوض بالعملية التنموية أملاً في تجاوز مساحات التعثر والانكماش ومعالجة التحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد اليمني في ظل أزمة عالمية خانقة عكست نفسها بشكل مخيف على جميع اقتصادات العالم بما فيها الدول الصناعية الكبرى التي انهارت فيها شركات ومؤسسات كانت بمثابة امبراطوريات اقتصادية متجاوبة على مدى عقود من الزمن.

الجدير بالذكر أن هذا المؤتمر تنظمه السلطة المحلية في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن والهيئة العامة للمناطق الحرة - المنطقة الحرة عدن والغرفة التجارية والصناعية عدن إضافة إلى (HOOEX) بيت الخبرة للاستشارات والدراسات.

إذاً هي مرحلة تجديد وتحفيز لاقتصاد هذه المدينة العالمية، الرائدة والوطن بشكل عام .. وهي خطوة اقتصادية، عملاقة تخطوها هذه المدينة التاريخية العريقة الساكنة في عقل ووجدان القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح العاشق بحق لهذه المدينة الجميلة .. هذه السندريلا وناسها البسطاء الطيبين الذين منحوها الريادة في كل شيء على مستوى الاقليم لتصبح النموذج العصري لكل المدن اليمنية.

ان انعقاد هذا المؤتمر الاستثماري الاقتصادي الكبير في مدينة عدن هي فرصة تاريخية لرجال المال والأعمال وكل مفاعيل العملية الاقتصادية لبناء اقتصاد وطني حر قائم على رؤية علمية حقيقية تنظم ميكانيكية بنائه على أساس دقيق ومدروس يمهد لبناء مدن صناعية وتجارية قادرة على خلق فرص حقيقية للنجاح الأكيد بعيداً عن لغة الاحتمالات والتصورات السطحية التي كانت السبب في فشل كثير من المشاريع نظراً لافتقارها مقومات البحث والدراسة والتخطيط الممنهج في ظل ثورة معلوماتية هائلة حولت الكوكب .. كوكب الأرض طبعاً إلى قرية أو واحة صغيرة.

نأمل أن يتم التحضير لهذا المؤتمر الاستثماري المهم بشكل جيد يعكس الصورة الحضارية لمدينة عدن العظيمة والرائدة وما وصلت إليه من تطور ونماء في ظل دولة الوحدة المباركة بقيادة أبن اليمن البار فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - حفظه الله - الذي أولى اهتماماً خاصاً لمدينة عدن كونها العاصمة الاقتصادية والتجارية ومبعث أعظم التحولات السياسية والاقتصادية وهي بحق قلب اليمن النابض بالسلام والوئام والتعايش الإنساني الخلاق.

هنيئاً لعدن ولليمن هذه الخطوة الاقتصادية الجبارة وليكن عدن دورها الرائد في صناعة التحولات الماجدة الكبرى نحو غدنا الأجمل المفعم بتطلعات شعبنا العظيم وأماله في الرفعة والتقدم والازدهار والرخاء الاجتماعي.

طارق حنبلة

أسعار العملات العربية أمام الدولار ليوم امس

العملة	لدولار	العملة	الدولار
دينار كويتي	0.2862	دينار أردني	0.7089
ريال سعودي	3.745	دينار ليبي	1.2263
درهم إماراتي	3.673	ليرة سوري	46.05
دينار بحريني	0.3769	دينار جزائري	72.05
ريال عماني	0.385	دينار تونسي	1.3015
ريال قطري	3.6415	درهم مغربي	7.7805
ليرة لبناني	1502.5	دينار عراقي	1153.5
جنيه مصري	5.5195	ريال يمني	202.15

أسعار صرف العملات العالمية ليوم أمس

العملة	دولار أمريكي	يورو أوروبي	جنيه إسترليني	فرنك سويسري	ين ياباني
دولار أمريكي	1	1.4571	1.6667	0.9629	0.011
يورو أوروبي	0.6863	1	1.1438	0.6609	0.0076
جنيه إسترليني	0.6	0.8743	1	0.5778	0.0066
فرنك سويسري	1.0385	1.5132	1.7308	1	0.0114
ين ياباني	90.725	132.1944	151.2084	87.3616	1

أسعار صرف المعادن الرئيسية ليوم أمس

المعدن	السعر للأوقية	مقدار التغير
ذهب	1008.9	-5.5
فضة	16.66	-0.25

أسعار النفط في الأسواق العالمية ليوم أمس

الخام	السعر	مقدار التغير
نايمكس	66.32	-2.65
برنت الخفيف	64.69	-2.19

أخي المواطن .. أختي المواطنة
النظافة الشخصية بأنماطها المختلفة سلوك صحي إيجابي ، وتطبيقها في حياتك اليومية يحميك ويحمي غيرك من الإصابة بأنفلونزا (H1N1)